من مختلف الكتل على جدول الاعمال ، صورة واضحة لدائرة الاراءالمؤيدة والمضادة للاستيطان في سبسطيه ، فقد طالبت النائبة غيئـــولاه كوهين (ليكود) « باسقاط البحث كلية مـن الكنيست » (هآرتس ومعاريف ، ٤/ ١٢/ ٧٥)٠ اما يتسحاق غولان (الاحرار المستقلين) فانه يعتقد ان « على الكنيست ان يمتنع عن البحث في هذا الموضوع ، اثر القرارات التي اتخذها مجلس الامن ، والضربة السياسية التـــي تلقتها اسرائيل » (المصدر نفسه) ٠ وتحدث النائب يودين (مبام) معلنا ان « عمليـات الاستيطان هذه ليست قانونية ومناقضـــة لسياسة حكومة اسرائيل » ، وان « ثمة خطر للانشقاق داخل الحكومة نتيجة للخروج على قوانينها » ٠ واضاف انه « علينا ان نتركـز في جهودنا ، من اجل استيطان واسع فـي الجليل والنقب » (هآرتس ومعاريف ، ٤/١٢/ ٧٥) ٠ ثم تبعه يهودا بن ـ مئير (مفدال) فهاجم الحكومة لموقفهـا المعارض مـــن الاستيطـان ، الا بموافقتهـا ، واضـاف ان « الحكومة ليست مفوضة اطلاقا ـ بحسـب رأيي ـ لان تمنع استيطانا يهوديا في ارض ـ اسرائيل ٠ وما من قاعدة قانونية لذلك تستند عليها ٠٠٠ اننا نواجه الان مرحلة خطيرة في تاريخ دولة اسرائيل وعلينا ان نوحد صفوف الشعب ونرصها » ٠ اما النائب ليفنبراون (راكاح) فقد شجب عمليات الاستيطان ، متهما الاوساط اليمينية باختلاقها لعرقلـــة اية حلول سلمية مع الدول العربية ، واجراء مفاوضات مع الشعب الفلسطيني ، مؤكدا انه « في كل مرة يحصل فيها حدث سياسي ، من شأنه ان يهيء المناخ نحو حل سلمي ـ تختلق هذه الاوساط المتطرفة عملية استفزازيـــة ، تهدف منها ضرب اي امل للمفاوضات مـــع الشعب المجاور ـ الشعـــب العربـــي الفلسطيني » ٠ واضاف ليفنبراون : « وهكذا في هذه المرة ، فان محاولة جماعـــة غوش ايمونيم ومناصريهم الاستيطان في سبسطيه ، ترتبط بحسب اقوالهم وتصريحاتهم بمقررات مجلس الامن ، بالنسبة لتمديد فترة قـوة الطوارىء في الجولان ، والقرار القاضـــي بطرح قضية الشرق الاوسط على بساط البحث فـي مجلس الامن في شهر كانون الثاني ١٩٧٦ ، ودعوة ممثلي م ٠ ت ٠ ف ٠ لهذا النقاش » ٠ واتهم ليفنبراون الحكومة بانها تتواطأ مـــع هذه الاوساط ، بتساهلها في عدم اتخاذ موقف حازم تجاهها (هآرتس ومعاريف ، ٤/ ١٢/ ٧٥) ٠ كذلك عارض مئير باعيل (موكيد) الاستيطان في السامرة وطالب الكنيســـت باجراء « بحث اساسي ومبدئي في هـــذه المسألة » (المصدر نفسه) ٠

ورد وزير الدفاع شمعون بيريس على اعضاء الكنيست قائلا انه لا يمكن ان يكون استيطان في « السامرة » دون موافقة الحكومة ، لانها « هي التي تقرر خارطة الاستيطان والاجراءات الامنية » ٠ ولم يعارض بيريس الاستيطان في « السامرة » من حيـــث المبدأ ، معلنا ان « الجدال الدائر اليوم ليس جدالا على ماهية الحاجة للاستيطان ، او حتى الخارطة التي تدل على مدى الاستيطان ، وانما علـــى طريقة تنظيمه ، اي على طريقة عمله في نظام ديموقراطي ، قائم على قانون واضح وصريح ، وعلى سياسة موضوعة ومنفذة بشكـــل ديموقراطي » (المصدر نفسه) ٠ ونفـــى بيريس ان يكون قانون لدى الحكومة يمنـع الاستيطان في الاراضي المحتلة : «انني لا اعرف عن اي مبدأ لدى الحكومة يمنع حق الاستيطان في يهودا والسامرة » ٠ وفي نهاية حديثه طلب بيريس مـن المستوطنين « اخلاء سبسطيـه بارادتهم الحرة » ، ملمحا الى امكانية الموافقة على عودتهم للاستيطان بقوله « ان عليهـم التوجه الى دوائر الاستيطان بالنسبة لرغبتهم في الاستيطان في سبسطيـــه » (هآرتس ومعاريف ، ٤/ ١٢/ ٧٥) ٠

ورغم المعارضة والمظاهرات الشعبيـــة الفلسطينية ضد الاستيطان ، ورغم التظاهرات المعادية التي قام بها مبام وموكيد ثم طلب الحكومة الى المستوطنين اخلاء سبسطيه ، ظل المستوطنون وانصارهم من الحزب الديني القومي والاحزاب والقوى المتطرفة الاخرى ، يتوافدون على سبسطيه بمسيرات مكثفة ، حيث اقاموا مدينة من الخيام ثم نقلوا ستـة مبان جاهزة الى مكان الاستيطان في الون موريه